

"Slavery in Ancient Eastern Religions: A Comparative Study

الرق في الديانات الشرقية القديمة دراسة مقارنة

م.م باسم محمد حسن كلش

As.T. Bassim Mohamad Hassan Kalash

جامعة تكريت كلية العلوم الإسلامية/ علوم قرآن (أديان)

Tikrit University College of Islamic Science / Qur'an science
(Religions)Basem.hasan@tu.edu.iq

07705167954

الملخص

تناولت الدراسة موضوع الرق في الديانات الشرقية القديمة كنظام اجتماعي واقتصادي أساسي في الحضارات المصرية والرافدية، حيث اختلفت مصادر العبيد بين أسرى الحروب ومديونين وخطف وبيع قسري. وكشفت الدراسة عن تباين كبير في معاملة العبيد بين هذه الحضارات، فبينما منحهم تشريعات بلاد الرافدين مثل قانون حمورابي بعض الحقوق كامتلاك الممتلكات والمثول أمام القضاء، كانت أوضاعهم أكثر قسوة في مصر القديمة رغم السماح لبعضهم بالزواج وامتلاك الممتلكات. كما أبرز البحث دور العبيد المحوري في الاقتصاد القديم من خلال عملهم في الزراعة والبناء والخدمة المنزلية وخدمة المعابد، مع اختلاف درجة استغلالهم بين الحضارات. وأخيراً، أظهرت الدراسة كيف ارتبط نظام الرق بالبنية الدينية والاجتماعية لتلك الحضارات، مما يقدم نموذجاً لفهم تطور المفاهيم الاجتماعية والقانونية في العالم القديم.

كلمات مفتاحية: "الرق - العبودية - الديانات الشرقية القديمة - الحضارة المصرية القديمة - حضارة بلاد الرافدين - قانون حمورابي"

Abstract:

This study explores the institution of slavery in ancient Eastern religions, focusing on its socio-economic and legal dimensions in Egyptian and Mesopotamian civilizations. Slavery was a foundational system in these societies, with slaves sourced from war captives, debt bondage, kidnapping, and forced sales. The research highlights significant disparities in the treatment of slaves: Mesopotamian laws, such as Hammurabi's

Code, granted slaves certain rights, including property ownership and legal representation, whereas conditions in ancient Egypt were harsher despite some slaves being allowed to marry and own property. The study underscores the pivotal economic role of slaves in agriculture, construction, domestic service, and temple labor, with varying degrees of exploitation across civilizations. Additionally, it examines how slavery was intertwined with religious and social structures, offering insights into the evolution of legal and social concepts in the ancient world. The comparative analysis reveals both shared features and unique characteristics of slave systems in these civilizations, contributing to a deeper understanding of their historical and cultural contexts.

Keywords: Slavery, Ancient Eastern Religions, Ancient Egyptian Civilization, Mesopotamian Civilization, Hammurabi's Code

مقدمة

الرقّ موضوع يتسم بالتعقيد والحساسية ويمتد عبر مختلف الثقافات والتاريخ البشري. هذه الدراسة تسعى إلى مقارنة الرق في الديانات الشرقية القديمة ونفهم كيف تأثرت وتشكلت هذه الظاهرة، وكيف تم تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيها في الديانات الشرقية، كان الرق جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في العديد من الحضارات، مثل الإمبراطوريات الرومانية واليونانية، حيث استخدم العبيد في الأعمال الزراعية والصناعية والخدمة المنزلية. استمرت هذه الظاهرة حتى العصور الحديثة، حيث كانت تجارة العبيد عبر الأطلسي واحدة من أحلك فصول التاريخ، التي أثرت بشكل كبير على القارتين الأفريقية والأمريكتين.

تتطلب دراسة الرق فحص الوثائق التاريخية والأثار والقصص الشفوية والنصوص الأدبية والقانونية لفهم الظروف التي أدت إلى نشوء الرق واستمراره، وكذلك دراسة النضالات التي خاضها العبيد لنيل حريتهم. الدراسات المعاصرة تركز أيضاً على العواقب الطويلة الأمد للرق على المجتمعات الحديثة وكيفية استمرار تأثيره حتى اليوم.

من خلال دراسة الرق، يمكن تسليط الضوء على النضالات الإنسانية من أجل الحرية والعدالة والمساواة، وفهم مدى قدرة الإنسان على تحمل الظلم والسعي نحو التحرر. هذه الدراسة ليست مجرد استكشاف للتاريخ، بل هي دعوة للتفكير في الحاضر والمستقبل وضمان عدم تكرار مثل هذه الظواهر القاسية واللاإنسانية.

اقتضت هذه الدراسة إلى تقسيم البحث إلى مبحثين تحدثت في المبحث الأول عن الرق في الديانات القديمة، وأما المبحث الثاني مقارنة الرق في الديانات الشرقية القديمة.

هدف البحث

هدف هذا البحث هو دراسة وتحليل مفهوم الرق في الديانات الشرقية القديمة من خلال استعراض النصوص الدينية والتشريعات والقوانين المتعلقة بالعبودية. يهدف البحث إلى فهم تاريخي شامل للرق، وتحليل النصوص الدينية لفهم كيفية تناولها لقضية الرق ومعاملة العبيد. كما يسعى لتقييم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لممارسات الرق على المجتمعات القديمة، وتقديم تحليل نقدي للمفاهيم الدينية المتعلقة بالرق.

منهجية البحث

تم في هذا البحث استخدام منهجية شاملة لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بمفهوم الرق في الديانات الشرقية القديمة. تم جمع البيانات من خلال المصادر الأولية، مثل النصوص الدينية القديمة من الحضارات الشرقية، والمصادر الثانوية مثل الكتب الأكاديمية والمقالات البحثية. اعتمد البحث على التحليل النوعي للنصوص الدينية والتشريعات المتعلقة بالرق لفهم كيفية تناول هذه الديانات لموضوع الرق ومعاملة العبيد، بالإضافة إلى دراسة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الممارسات. كما تم استخدام التحليل المقارن بين ممارسات الرق في الحضارات المختلفة، مثل مصر القديمة وبابل والهند، لفهم الفروق والتشابهات بينها. قبل الشروع في دراسة موضوع البحث لابد من التعريف بالرق لغة واصطلاحاً:

أولاً: الرق لغة

جاء تعريف الرق عند الخليل بقوله: "رق: الرق: الصحيفة البيضاء، لقوله تعالى: {فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ} (١) والرق: العبودية، ورق فلان: صار عبداً... والرقعة: مصدر الرقيق في كل شيء، يقال: فلان رقيق في الدين. والرقاق: أرض لينة يشبه تراها الرمل اللينة" (٢). وجاء عند صاحب بقوله: "والرق: العبودية، والجميع الرقيق. وما رق من الشجر والأرقة: مع الرقيق. وأمة رقيق ورقيقة، والرقعة في الشيء: مصدر الرقيق. وأرق الرجل: صار رقيق الحال، والعنب: رق حبه. ويقولون: [رقيق] لا يزداد إلا رقيقاً، على فعلول، والرقاق: الأرض اللينة التربة، والرقعة: كل أرض إلى جنب وادٍ ينبسط عليها الماء ثم ينحسر عنها فتكون مكرمة للنبات، والجميع الرقاق، والرقاق: الخبز الرقيق. والمزقاق: الذي يخبز به" (٣). وعند الرازي: "الرق (الرق) بالكسر من الملك وهو العبودية... و (الرقيق) ضد الغليظ والتخين وقد (رق) الشيء يرق بالكسر (رقعة) و (أرقه) غيرة و (رققه تزيقاً). و (تزيق) الكلام تحسينه. وترقق له أي رق له قلبه. و (استرق) الشيء ضد استغلظ" (٤).

(١) سورة الطور، الآية ٣.

(٢) العين، مادة (رق)، ٢٤/٥.

(٣) المحيط في اللغة، مادة (رق)، ٢١/٥.

(٤) مختار الصحاح، مادة (رق ق)، ص ١٢٧.

يتنوع مفهوم الرّق ليشمل معاني متعددة تتعلق بالعبودية والليونة والتحسين. يُستخدم المصطلح للإشارة إلى العبودية بشكل عام، كما يُستعمل لوصف ليونة الشيء، مثل الأرض اللينة. الرّق يُشير أيضًا إلى تحسين الكلام وجعله أكثر سلاسة. هذه التنوعات في المعنى توضح مدى تعقيد المصطلح في اللغة العربية واستخداماته المختلفة.

ثانيًا: الرّق اصطلاحاً

في الاصطلاح، يشير الرّق إلى حالة من العبودية التي يكون فيها الفرد مملوكاً لشخص آخر، ويفقد بذلك حقوقه الإنسانية الأساسية والحرية الشخصية. يتضمن الرّق إجبار الأشخاص على العمل دون إرادة منهم تحت ظروف قاسية، ويتعرضون للسيطرة الكاملة من قبل أسيادهم. هذه الحالة تشمل فقدان الحقوق القانونية والحرية في التنقل واتخاذ القرارات الشخصية. الرّق، بمفهومه الاصطلاحي، يرتبط بجوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية تعبر عن استغلال الأفراد لأغراض شخصية أو اقتصادية.

جاء التعريف الاصطلاحي الأكثر شمولاً لمعنى الرّق عند القاضي الأحمدي نكري بقوله: "أن الرّق هو الذل الذي ركبهُ الله تعالى على عباده جزاء استنكافهم عن طاعته تعالى. والمُلك هو تمكن الإنسان من التصرف في غيره.... وأعلم أن الرّق هو عجز شرعي يثبت في الإنسان أثراً للكفر وهو حق الله تعالى. وأما الملك فهو اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مُطلقاً لتصرفه فيه وحاجزاً عن تصرف الغير. فالشيء يكون مملوكاً ولا يكون مرقوقاً لكن لا يكون مرقوقاً إلا وأن يكون مملوكاً^(١).

قال الجرجاني: "عبارة عن عجز حكمي شرع في الأصل جزاءً عن الكفر؛ أما أنه عجز؛ فلأنه لا يملك ما يملكه الحر من الشهادة والقضاء وغيرهما، وأما أنه حكمي؛ فلأن العبد قد يكون أقوى في الأعمال من الحر حساً"^(٢).

الرّق هو حالة من الذل التي فرضها الله على عباده كعقاب لاستنكافهم عن طاعته. أما الملك فهو قدرة الإنسان على التصرف في ممتلكاته. الرّق يمثل حالة من العجز الشرعي الذي يثبت في الإنسان نتيجة للكفر، ويعتبر حقاً من حقوق الله تعالى. بالمقابل، الملك يشير إلى اتصال شرعي بين الإنسان وشيء معين يجعله قادراً على التصرف فيه بحرية، ويحجب تصرف الآخرين فيه. إذا كان الشيء مملوكاً، فهو غير مرقوق، ولكن لا يمكن أن يكون مرقوقاً دون أن يكون مملوكاً أولاً. العبد، بالرغم من أنه أضعف قانونياً، قد يكون أقوى جسدياً في العمل من الحر.

تجمع التعاريف الاصطلاحية بين الوصف الاجتماعي والقانوني والشرعي للمصطلح، ويبرز الفروق الجوهرية بينه وبين الملك. كما يُظهر النص منهجاً تحليلياً من خلال الاستعانة بأقوال الأعلام كالأحمدي نكري والجرجاني، مما يعزز المصداقية ويعمّق الفهم. غير أن النص يحتاج إلى ربط أوضح بين الجانب الاصطلاحي المعاصر والبعد الفقهي التاريخي، وتوضيح كيف انعكست هذه المفاهيم في السياقات الاجتماعية والاقتصادية عبر العصور، بحيث لا يظل التعريف حبيس الإطار النظري بل يتصل بالواقع التطبيقي والفكري.

(١) دستور العلماء، ٢٢٤/٣.

(٢) التعريفات، ص ١١١.

المبحث الأول

الرق في الديانات القديمة

الرق هو نظام اجتماعي واقتصادي كان شائعاً في العديد من الحضارات القديمة، حيث يتم امتلاك الأفراد والتحكم فيهم من قبل آخرين. يفقد الأشخاص المستعبدون حريتهم وحقوقهم الأساسية ويُجبرون على العمل تحت ظروف قاسية. هذا النظام كان معمولاً به في مختلف الثقافات والأديان، وقد تراوحت معاملة العبيد بين الرحمة والقسوة بناءً على المعتقدات والممارسات السائدة في تلك المجتمعات.

أولاً: الرق في الديانات المصرية القديمة

عند الحديث عن العبودية والرق، يتبادر إلى الأذهان وضع العبيد والخدم في روما القديمة. لكن إذا تتبعنا أصل كلمة العبد والعبودية والرق، نجد أنها تشير إلى معنى الجسد ومن ثم تعني التبعية للمالك، وبالتالي التبعية للملك والإله والكاهن الجنائزي. نشأ هذا المفهوم من كونهم خدم خاضعين لسيدهم وعليهم العناية به. هذه الفكرة ظهرت لأول مرة في الحضارة المصرية القديمة بعد عصر الأسرة السادسة^(١).

يمكن تفسير مصطلح العبيد في المجتمع المصري القديم بأن بعض طبقات المجتمع والشعب كانوا يملكون عبيداً يحق لهم بيعهم وتوريثهم لأولادهم أو تأجيرهم أو عتقهم بعقد رسمي. والأمر المثير للاهتمام هو أن هؤلاء العبيد كان لديهم أملاك خاصة يتصرفون فيها بإرادتهم، وكانوا يشترون المزارع أحياناً ويورثونها لأولادهم، وأيضاً كانوا يتزوجون من نساء حرات^(٢).

يبدو أن بداية ظهور الرق والعبودية تعود إلى مفهوم استخدام الضعفاء من قبل الأقوياء اجتماعياً. مع تزايد وعي المجتمعات والحضارات القديمة بقيمة الأسرى الأحياء من المعارك الحربية، انخفضت المجازر واتسع مفهوم الرق والعبودية. تقدم الفكر الإنساني من قتل الإنسان في الحروب إلى استرقاق الأعداء وأسرهم، وعندما حقق نظام الرق الفوائد المرجوة منه واستقرت أسسه، أخذ في الاتساع والازدياد حتى تعددت أسباب الرق^(٣).

أرى أن هذا المفهوم قد ينجح في إظهار تطور مفهوم الرق من القتل إلى الاسترقاق كخيار إستراتيجي في الحروب، لكنه يحتاج إلى تدعيم أوثق بالمصادر، وإبراز المقارنات مع حضارات أخرى لفهم أوسع للسياق التاريخي.

أنواع الرق في الديانات المصرية القديمة

تنوع الرق في الحضارة المصرية القديمة إلى نوعين: النوع الأول "القانوني" وهو الذي يتم من خلال اعتراف المجتمع به، وغالباً ما كان يحدث نتيجة الحروب والأسرى. أما النوع الثاني "غير القانوني"، فكان يمارسه بعض أفراد المجتمع من خلال خطف الأشخاص وغيرهم^(٤).

(١) Humburg W H, "sklaven ", LA , V , wiesbaden .1984, ss: 983-984.

(٢) ينظر: جورج بوزنر، معجم الحضارة المصرية القديمة، مهرجان القراءة للجميع، مجلة الاسرة، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٧١.

(٣) ينظر: ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود ومحمد بدران، المجلد الأول، مجلة الحضارة، الشرق الأدنى،

مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٣٧-٣٨.

(٤) Encyclopedia of Human Rights, Volume 1 , Oxford Uni press , USA, 2009 , P: 450 -455

العبيد كانوا يقومون بأعمال زراعية وأخرى مثل التنقيب في المحاجر والمناجم، كما تولى بعضهم مهام إدارية مثل قصة سيدنا يوسف عليه السلام^(١). كان للأفراد العاديين الحق في امتلاك الخدم والرقيق، كما كان الملك يمنح موظفيه بعض الخدم والعبيد كنوع من المكافأة. امتلاك الخدم والرقيق كان من مظاهر الترف الاجتماعي في مصر القديمة^(٢).

العبيد كانوا يمثلون أدنى طبقة في الهرم الاجتماعي المصري القديم، وغالباً ما كانوا من أصول أجنبية أُسروا في الحملات العسكرية للملوك المصريين في بلاد النوبة، ليبيا، سوريا، أو الصحراء الشرقية. كما كان يتم شراء البعض منهم من تجار الرقيق من المتمردين والأجانب. منذ عصر الدولة القديمة في مصر، تم تسخير وتجنيد العبيد، خاصة من الأصول النوبية، للعمل في الأمن الداخلي والعمليات شبه العسكرية^(٣).

كما أشرنا كان العبيد من الرجال يعملون في الزراعة والفلاحة، والبناء، والرعي، وصياغة المعادن، بينما كانت الإماء النساء يعملن في الغزل، والغسيل، وتقديم البخور والأزهار. القوانين المصرية القديمة عرفت العقود بمختلف أنواعها، وكان للعبيد نصيب من عقود ووثائق الملكية، مثل المراسيم الملكية، والهبات العامة، والهبات العائلية التي تشمل وصية وصك ميراث وهبة زواج وتبني^(٤).

كما وُجدت عقود ووثائق للبيع والشراء والإيجار للعبيد، حيث يمكن لمالك الرقيق السماح لعبيده بالخدمة عند آخرين لمدة معينة مع استلام الأجور بأنفسهم، أو وضع شروط للمستأجر مثل عدم إجبار العبيد على العمل في ظروف صعبة، أو الإخلال بشروط عقد الإيجار، وأن يتم تكليفهم بالأعمال المحددة فقط، وقد تحسن حال العبيد في مصر القديمة في العصور المتأخرة، حيث أصبحت للعبد شخصية قانونية، وكان يُحاكم أمام القضاء كما الأحرار^(٥). كانوا يؤجرون ويبيعون ويشتررون بمقابل مادي، وليس بالضرورة بالفضة أو الذهب ولكن يمكن أن يُدفع بطرق أخرى^(٦).

كان العبيد، سواء كانوا من الرجال أو النساء، يقومون بأعمال متنوعة في مصر القديمة. فالرجال كانوا يعملون في الزراعة، والبناء، والرعي، وصياغة المعادن، بينما كانت النساء تمارسن الغزل، الغسيل، وتقديم البخور والأزهار. عرفت القوانين المصرية القديمة العقود بمختلف أنواعها، بما في ذلك العقود المتعلقة بالعبيد،

(١) والدليل على هذا الكلام قوله تعالى: {وَقَالَ الْمَلِكُ أَتَنْتُونِي بِهِ؟ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي؟ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أُمِينٌ، قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} [يوسف: ٥٤-٥٥]

(٢) ينظر: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، عبد المجيد الحفناوي واحمد إبراهيم حين، الدار الجامعية - بيروت، ١٩٩٢ م، ص ٣١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص ٣١٢ وما بعدها.

(٤) ينظر: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، احمد أبو الوفا، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩ م، ص ٣٧، و Bakir, A., Slavery in Pharaonic Egypt, ASAE 18, Le Caire, 1952. PP: 53-57.

(٥) ينظر: التربية والتعليم في مصر القديمة، عبد العزيز صالح، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٦٦ م، ص ٦٧.

(٦) ينظر: أضواء على الجريمة والعقاب في مصر القديمة، سمير ادب، مجلة اودماتو، المملكة العربية السعودية، عدد ٨، ٢٠٠٣ م، ص ١١٤-١١٧.

حيث كان لهم نصيب من وثائق الملكية مثل المراسيم الملكية والهبات العامة والهبات العائلية، التي تشمل وصية وصك ميراث وهبة زواج وتبني^(١).

وُجدت أيضًا عقود ووثائق للبيع والشراء والإيجار للعبيد، وكان من حق مالك العبيد السماح لهم بالخدمة عند آخرين مقابل أجر. كان يمكن أن توضع شروط للمستأجر مثل عدم إرغام العبيد على العمل في ظروف صعبة أو الإخلال بشروط العقد. تحسنت أوضاع العبيد في العصور المتأخرة، حيث أصبح للعبيد شخصية قانونية، وكانوا يُحاكمون أمام القضاء مثل الأحرار^(٢).

تصور أغلب المناظر المصرية الملوك وهم يضربون الأعداء بالمقعدة كجزء من الشعائر الدينية، وظهر العبيد في وثائق الدولة القديمة مقيدون أو راکعين، وأحياناً تحت أقدام الملك، مما يشير إلى طرق تعذيب قديمة^(٣).

أما بالنسبة لمعاملة الرقيق داخل الأسر المصرية، فقد كانت تتميز ببعض السماح، حيث كان يُسمح للعبيد والإماء بتقاضي الأجور بأنفسهم من المالك ويحصلون على إجازات في الأعياد وأوقات المرض والضرورات. معاملة الرقيق داخل الأسر كانت متساوية مع معاملة الخدم، ولم يكن هناك تفريق بين الإماء وأبنائهن. على الرغم من السماح السائدة، إلا أن هناك مناظر تصور الرقيق ممددين على الأرض ويتعرضون للضرب بالعصي^(٤).

أما عن زواج الرقيق في مصر القديمة، فقد وجد عدد قليل من الحالات التي توضح زواج العبيد بالإماء، وأيضاً زواج العبيد بالأحرار. في بعض الحالات، تزوج العبيد من بنات سادتهم أو يتزوج الفتى بالخادمة بموافقة الكبار. كان أبناء العبيد يولدون عبيداً، وكانوا يبدؤون العمل مع آبائهم منذ صغرهم. المحظيات ظهرن في الدولة القديمة كزوجات غير شرعيات للملك وكان يُطلق عليهن السراي^(٥).

أرى أن هذا العرض الشامل لبنية نظام الرق في مصر القديمة، يبرز أنواعه القانونية وغير القانونية، وأدوار العبيد الاقتصادية والإدارية والعسكرية، مع بيان أوضاعهم الاجتماعية والحقوقية التي تراوحت بين الاستغلال والتسخير من جهة، ومنح بعض الحقوق القانونية والإنسانية من جهة أخرى، مما يعكس مرونة هذا النظام عبر العصور، إلا أن الصورة الكلية تكشف أنه ظل قائماً على التبعية الطبقية والهيمنة رغم مظاهر التحسن النسبي في العصور المتأخرة.

(١) ينظر: . Bakir, A., Slavery in Pharaonic Egypt, ASAE 18, Le Caire, 1952. PP: 53-57.

(٢) ينظر: أضواء على الجريمة والعقاب، سمير ادیب، ص ١١٧.

(٣) ينظر: الأسرة المصرية في عصورها القديمة، عبد العزيز صالح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ م، ص ١٢٤ - ١٢٧.

(٤) ينظر: معجم الحضارة المصرية القديمة، جورج بوزنر، ص ١٧٠-١٧٢.

(٥) ينظر: العبودية في الحضارة المصرية القديمة واليونانية، دراسة مقارنة، د. سارة علي حمایل، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة المنصورة، العدد ١٥، الجزء الأول، ٢٠٢٤ م، ص ٤٥١، و: Hamburg, W.H., "Sklaven", LA V, Wiesbaden, 1984, ss: ٧٨٩-٧٨٧.

ثانياً: الرق في الديانات العراقية القديمة ومصادره (الديانات الشرقية)

تُعَدُّ العبودية أحد أبرز أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وقد ظهرت وانتشرت على مدى التاريخ كظاهرة عالمية. السومريون أطلقوا على الذكور من الرقيق اسم (arad) ويقابله في الأكديّة (Wardum)، وعلى الإناث (keme) وفي الأكديّة (Amtum). في الكتابات السومرية الأولى، تم التعبير عن العبد والعبدة بعلامتين تميزان الجنس، وأخرى ترمز إلى المناطق الجبلية (Kur)، مما يشير إلى أن الرقيق كان يُجلب أساساً من خارج البلاد، خصوصاً من المناطق الجبلية.

ففي النصوص المسمارية، ولا سيما في قانون حمورابي، استخدم مصطلح (Wardum) للدلالة على العبودية، بينما استخدم مصطلح (Amargi) للدلالة على العتق. على الرغم من عدم معرفة متى بدأ نظام الرق بدقة في المجتمع العراقي القديم، إلا أنه يُعتقد أنه مرتبط بالحملات العسكرية والرحلات التجارية الأولى^(١). إن أقدم النصوص المسمارية التي ذكرت الرقيق تعود إلى عصر فجر السلالات في النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد. مع مرور الزمن، زادت النصوص التي تتناول الرقيق، ووثقت القوانين السومرية، والبابلية، والآشورية مختلف القضايا ذات الصلة.

أما أهم مصادر الرقيق في العراق القديم كانت متنوعة وتشمل^(٢):

١. أسرى الحرب: كان الحرب مصدراً رئيسياً للعبيد منذ الأزمنة المبكرة.
 ٢. استيراد العبيد: التجارة الخارجية كانت تجلب العبيد إلى البلاد.
 ٣. العبودية بسبب الديون: القوانين كانت تسمح ببيع أفراد الأسرة لسداد الديون.
 ٤. العبودية بسبب الفقر والمجاعة: الفقراء كانوا يشكلون مورداً داخلياً للعبيد.
 ٥. الدخول طوعية في العبودية: بعض الأفراد اختاروا العبودية للخدمة في بيوتات ثرية.
 ٦. العبودية كعقوبة: بعض القوانين فرضت العبودية كعقوبة على الجرائم.
 ٧. رمي الرضيع وخطف الأطفال: الظروف الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى هذه الممارسات.
- أنواع الرقيق شملت:
- رقيق تابع للقصر: هؤلاء كانوا نادراً ما يُذكرون في النصوص وكانت لديهم حقوق محدودة.
 - رقيق تابع للمعبد: خضعوا لقواعد صارمة وكانوا يخدمون في المعابد.
 - رقيق مملوك من قبل الأفراد والأسر: وضعهم كان أفضل ولديهم فرص أكثر من عبيد المعبد والقصر^(٣).
- كان الرقيق عند الآشوريين يشمل الفلاحين والعبيد الذين تم جلبهم من بلاد آشور وغيرها من المناطق. هؤلاء الرقيق كانوا جزءاً أساسياً من الجيش النظامي الآشوري، حيث استخدموا في القوات المختارة، وقوات الصاعقة، والحرس الملكي. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم القطاعات العسكرية على أساس قومي وقبلي، مع تخصيص أدوار محددة لكل إقليم في تزويد الجيش بأنواع معينة من القوات مثل المشاة، والجمالة، والخيالة.

(١) العبيد في العراق القديم / صالح حسين ١٩٧٧.

(٢) الأسرى والقانون في العراق القديم / د. ابتهاج عادل، محمد نامق / مجلة التربية ٢٠١١.

(٣) ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي القديم / د. احمد لفته، د. باسم محمد / مجلة الاداب ٢٠١٧.

الرقيق لم يكونوا مقتصرين على الخدمة العسكرية فقط، بل كانوا يشكلون جزءاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية للنظام الآشوري^(١).

كانت العبودية جزءاً من الأساس الذي ارتكز عليه المجتمع البابلي. ولكن بين العبودية كما كانت موجودة في العالم الشرقي القديم والعبودية في العالم الروماني أو الحديث كان هناك فرق كبير. كان العبد في كثير من الأحيان من نفس عرق سيده، وأحياناً من نفس الجنسية، ويتحدث نفس اللغة ويعتق نفس الدين. وكان يُنظر إليه باعتباره فرداً من العائلة، وكثيراً ما كان يتم تبنيه في العائلة. وكان بوسعه أن يصبح مواطناً حراً ويصعد إلى أعلى المناصب في الدولة. ولم تكن العبودية عائقاً أمام ترقيته، ولم تكن تترك عليه وصمة عار. وكان في كثير من الأحيان حرفياً ماهراً، بل وحتى يمتلك معرفة أدبية. ولم يكن بين عاداته ومستوى ثقافته وعادات أسياده أي تمييز واضح، ولا تحيزات يجب التغلب عليها بسبب لونه، ولا قناعة بأنه أدنى منه عرقياً^(٢).

لقد نشأ مع بقية أفراد الأسرة التي كان يعتبر أنه ينتمي إليها وكان على اتصال دائم بهم. فضلاً عن ذلك، كان عدد كبير من العبيد أسرى في الحرب. وقد يؤدي انقلاب الأحوال إلى إلحاق نفس المصير بأسيادهم الحاليين؛ فقد عرف التاريخ حالات حيث تبادل السيد والعبد مكانهما مع بعضهما البعض. وكان هناك أيضاً بعض العبيد الذين ولدوا في بابل؛ وكان القانون يسمح للوالد ببيع طفله، والأخ أخته، أو الدائن مدينه في ظل ظروف معينة، وكان التشريع السومري القديم يقضي بقص شعر الابن الذي ينكر والده وبيعه كعبد، في أوقات المجاعة أو الحاجة، كان الرجل يبيع نفسه حتى يتخلص من دينه أو ليحصل على وسائل العيش. كان العبد يحصل على الطعام والكساء دائماً؛ وكان العامل الحر لا يحصل في بعض الأحيان على الطعام أو الملابس. كانت هناك ثلاث فئات من العبيد - أولئك الذين كانوا ملكاً لفرد خاص، والأقنان الذين كانوا مرتبطين بالأرض التي يزرعونها، وعبيد المعابد الذين كرسوا أنفسهم لخدمة الآلهة. ولم نجد من الطبقة الثانية سوى آثار قليلة في بابل، وكانت الزراعة تتم هناك إما عن طريق العمال الأحرار، أو عن طريق العبيد من أصحاب الأراضي الخاصة. وحيث كانت الأرض مملوكة للكهنة، كان العبيد في المعبد هم الذين يزرعونها عادة. ولم يكن البابليون شعباً عسكرياً، وبعد الغزو الكاشي لم تكن حروبهم العدوانية عديدة أو واسعة النطاق بما يكفي لتزويدهم بإمدادات من الأسرى الذين يمكن تحويلهم إلى عبيد^(٣).

إن أقدم قانون سومري معروف لنا يأخذ العبد تحت حمايته. وهو يفترض مبدأ مفاده أن حياة العبد ليست تحت تصرف سيده بشكل مطلق، وينص على أنه إذا قتل العبد أو ضرب أو شوه أو أصيب في صحته، فإن اليد التي أساءت إليه ستدفع كل يوم مقداراً من القمح. ولا بد أن هذا يعني أن الدفع سيستمر حتى يتعافى العبد من سوء المعاملة. ولكن قانوناً بابلياً لاحقاً ألغى الضوء على هذا المبدأ، فبموجب هذا القانون إذا استأجر

(١) الأسرى والقانون في العراق القديم / د. ابتهاج عادل، محمد نامق / مجلة التربية ٢٠١١.

(٢) البابليون والآشوريون: الحياة والعادات"، القس أ. هـ. سايس، أستاذ علم الآشوريات في أكسفورد، ١٩٠٠.

(٣) البابليون والآشوريون: الحياة والعادات"، القس أ. هـ. سايس، أستاذ علم الآشوريات في أكسفورد، ١٩٠٠.

شخص ثانٍ خدمات عبد ومرض العبد أو أصبح عاجزاً عن العمل لأي سبب آخر، فإن المستأجر يعاقب بغرامة ما دام المرض أو العجز مستمراً^(١).

إن غرض القانون واضح. فقد كان المقصود منه منع إرهاب العبد من قبل شخص لا تربطه به مصلحة عائلية. وكان القانون يحمي العبد وفي الوقت نفسه يحمي السيد الذي ينتمي إليه العبد. وهناك عدة أمثلة لتطبيقه. ففي السنة الثامنة من حكم كورش، تدريب عبد يدعى نيديني لمدة ست سنوات على يد سيده وسيدته على يد شخص يدعى ليلود حتى يتعلم مهنة الصقل. وكان من المقرر أن يتعلمها جيداً، وإذا عجز عن العمل في أي وقت، كان على ليلود أن يدفع له كل يوم ثلاثة قاش (أو نحو أربعة أرباع ونصف الغالون) من القمح لدعمه. وفي نهاية الفترة، عندما يتعلم العبد المهنة، كان على ليلود أن يتلقى قطعة قماش قيمتها أربعة شواقل (١٢ شلناً) وأن يسلم نيديني لخدمة إله الشمس في سيبارا. وفي نفس العام تدريب عبد آخر على يد قاطع الحجارة قذاع، الذي كان هو نفسه عبداً وكان ملكاً للوريث الظاهر قمبيز. وتعهّد قذاع بتعليم حرفته للتلميذ في أربع سنوات، وإذا فشل في القيام بذلك كان يُغرم بعشرين شيكلاً^(٢).

يمكن أن نقول بأن الرق لم يكن دائماً قائماً على التمييز العرقي أو الطبقي الصارم، بل كان في بعض الحالات مدخلاً للاندماج الاجتماعي والترقي. ويكشف النص عن تباين أنماط المعاملة بين الرق في الشرق القديم ونظيره في العصور اللاحقة، مما يعكس خصوصية السياق الحضاري والقانوني الذي نشأ فيه، ويؤكد أن دراسة الرق في هذه المجتمعات لا تقتصر على البعد الاستعبادي بل تشمل أيضاً دوره الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي.

حقوق العبيد والتزامات مالكي العبيد في بلاد ما بين النهرين القديمة

كان للعبيد حقوق في بلاد ما بين النهرين القديمة، وكان على أصحاب العبيد أن يزودوا العبيد بأشياء معينة. ففي بابل، أعطت قبطا، ابنة إدينا مردوخ، عبداً لشخص آخر إلى نساج لمدة خمس سنوات، حتى يتعلم فن النسيج، وفي الوقت نفسه وافقت على تزويده بـ (١ لتر) من الطعام كل يوم ودفع شيء لمعلمه بالإضافة إلى ذلك. ومع ذلك، إذا أصبح عاجزاً عن التعلم، كان النساج ملزماً بدفع غرامة يومية تبلغ نصف "مكيال" من القمح، والتي قيل لنا إنها كانت أجر العبد. وأي انتهاك للعقد كان يعاقب عليه بغرامة قدرها ٢٠ مانيه^(٣).

كان العبد قادراً على أن يتعلم بنفسه دون تدخل من أسياده. وهكذا في السنة السادسة من حكم كورش، تدريب عبد آخر من تلقاء نفسه من أجل تعلم مهنة. وفي هذه الحالة أيضاً كانت العقوبة المترتبة على عدم تعلم المهنة هي نصف "مكيال" من القمح كل يوم، وهو ما يُقال مرة أخرى إنه أجر العبد. ومع ذلك، يبدو أنه كان لابد من دفع الأجر إلى السيد، في جميع الأحوال في بعض الحالات؛ وهذا واضح من وثيقة تتعلق باختتام فترة

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ الحرب "لجون كيغان (كتب فينتاج).

التدريب التي شاركت فيها نبته. لقد تعلم العبد الذي تدرّبت عليه مهنته، وبالتالي تلقى سيده من المعلم خمسة شواقل، والتي حسبت أنها تعادل الخدمات التي قدمها المتدرب^(١).

كان من المعتاد أن يُنظر إلى الخمسة شواقل على أنها عائد على إعالة العبد أثناء فترة تدريبه؛ ولكن في هذه الحالة، ولأسباب غير معروفة لنا، كانت الإعالة مقدمة من سيده، وبالتالي كان الدفع مقابل خدمات العبد ربحاً واضحاً. ومع ذلك، سُمح للعبد بتجميع رأس المال لنفسه، والمتاجرة به، وحتى أن يصبح ثرياً بما يكفي لإقراض المال لسيده أو شراء حريته. يمكننا أن نستنتج أنه كان يُسمح بامتياز مماثل لعبيد بني إسرائيل من حقيقة أن عبد شاول عرض أن يدفع للرّائي صموئيل ربع شيطان كان بحوزته، رغم أنه من الصحيح أن هذا ربما كان ملكاً لسيده.

في الواقع، كان العبد يستطيع أن يعمل كشاهد في المحكمة، حيث تُوضع شهادته على نفس المستوى القانوني لشهادة مواطن بابل الأصلي. وكان بإمكانه أيضاً أن يكون طرفاً في دعوى قضائية. وهكذا نجد عبداً يُدعى نيرغال-ريتسوا، في السنة العاشرة من حكم نبونيدوس، يرفع دعوى لاستعادة ممتلكات مسروقة. كان قد عهد إليه سيده بنقل ٤٨٠ غوراً من الفاكهة إلى سفن سوري يُدعى بعل ناثان، الذي تعهد بنقلها إلى بابل، وتحمل المسؤولية عن الخسارة. وفي الطريق سُرق جزء من الفاكهة، وبدلاً من أن يحل محلها، هرب بعل ناثان، ولكن سرعان ما أُلقي القبض عليه. وبناءً على ذلك، مثّل العبد ضده، وأصدر القضاة الخمسة الذين رفعوا القضية أمامهم حكماً لصالحه. وكان بإمكان العبد أن يمتلك عبداً آخر. على سبيل المثال، في السنة السابعة والعشرين من حكم نبوخذ نصر، اشترى حارس معبد إله الشمس في سيبارا، الذي كان "عبد نبو بالاد يوليد"، جارية بثلي شيكل (٢ شيكل). كان المبلغ صغيراً، لكن المشتري لم يكن يمتلك الكثير في ذلك الوقت، وبالتالي سُمح له بالانتماء.

المبحث الثاني

مقارنة الرق بين الديانات الشرقية القديمة

شكل نظام الرق قديماً في بلاد النهرين واحداً من النماذج الفريدة للنظم القانونية للعبودية والرق، فكان مايقرب من (٣٠%) من سكن مدن بلاد الرافدين عبيداً، اعتماداً على تحليل أكثر من (٧٣) مادة من القانون التشريعي لحمورابي، وأكثر من (٤٠) وثيقة مسمارية من الارشيفات المعروفة بأرشفيف نوزي، وكذلك (١٩) عقداً من مكتبة آشور بانينال^(٢).

اعتمدت المقارنة على وفق الدراسات المتعلقة بالرق والعبيد على عدة جوانب نذكر منها:

أولاً: حقوق العبيد

كشفت شريعة حمورابي (١٧٥٠ ق.م) عن عدة ضمانات قانونية تتعلق بالعبيد فقد منحهم الحق في الامتلاك والحصول على ممتلكات خاصة بهم، فظهرت سجلات معابد أور ان أكثر من (١٥%) من هؤلاء العبيد

(١) البابليون والآشوريون: الحياة والعادات"، القس أ.ه. سايس، أستاذ علم الآشوريات في أكسفورد، ١٩٠٠.

(٢) *Slavery in Babylonia* (2nd ed.), Dandamaev, M. A. (1984). Northern Illinois University Press. pp. 45-203.

امتلكوا قطعاً أرضية صغيرة أو حيوانات خاصة بهم^(١)، أيضاً سمحت لهم هذه القوانين بالزواج والانجاب، وبحسب عقود الزواج في مدينة نوزي القديمة أن زواجهم كانت محمية بالقانون إضافة الى ضمانات خاصة بهم لتجنب التفريق بين عائلاتهم وتمتعهم بالسكن في أماكنهم الخاصة^(٢).

ثانياً: الحماية

وضعت القوانين قديماً بشكل صارم وضوابط متشددة لحماية الرقيق، فقد نصت المادة (أما في مجال الحماية من سوء المعاملة، فقد وضعت القوانين الرافدينية ضوابط صارمة. تنص المادة (٢٨٢) من تشريعات حمورابي على ايجاب عقوبات قاسية وشديدة لكل من يسيء ويتعامل بطريقة مسيئة تجاههم، ودفع تعويضات مالية مجزية أو فقدان حق ملكيتهم في حالات العنف الشديد^(٣)، وأظهرت سجلات المحاكم القديمة لمدينة سيبار الكثير من الحالات التي تم فيها تحرير العبيد بسبب سوء المعاملة التي يتعرضون لها من مالكيهم^(٤).

ثالثاً: التزامات مالكيه

أكدت الارشيفات الاقتصادية تفاصيل دقيقة عن أهم المتطلبات المترتبة على مالكي العبيد، فقد اشارت القوائم المسمارية في أرشيفات أيسن إلى أن مطاعم العبيد اليومية كانت فيها (٢ لتر من الشعير) و (٥٠٠ غرام) من التمر وكمية من الزيت، وكذلك على المالكين توفير مساكن تليق بهم، وبينت أثريات أور القديمة وجود مجمعات سكنية خاصة بهم لا تقل عن (٤ مت مربع) لكل فرد منهم^(٥).

رابعاً: الجانب القضائي

كان لهذا الجانب أيضاً دوراً فعالاً في حماية العبيد فكان لهم الحق في المثول أمام المحاكم والتي تسمح لهم بالشهادة في مختلف القضايا سواء متعلقة بهم أم شهوداً وإن كانت قيمتها القانونية أقل من شهادة الاحرار وهذا ما أكدته الوثائق القانونية في مدينة لكش حيث تنص أنهم "كان لهم الحق في رفع القضايا والدعوى ضد مالكيهم في حالات النزاعات الملكية وسوء المعاملة"^(٦).

خامساً: الجانب المتعلق بالتححرر

كشفت إحصاءات الارشيفات الملكية ان معدلات العتق السنوي كانت تصل إلى أكثر من (٥) حالات لكل (١٠٠) من العبيد، فقد سنت القوانين ووضعت آليات محددة وبارزة لعمليات عتق العبيد، فقد اشارت

(1) *Ancient Mesopotamia: Portrait of a dead civilization* (Rev. ed.), Oppenheim, A. L. (1977). . University of Chicago Press.

(2). *The Babylonian laws*, Driver, G. R., & Miles, J. C. (1952. Clarendon Press.

(3) *The Sumerians: Their History, Culture, and Character*. Chicago, Kramer, S. N. (1963). : University of Chicago Press.

(4) *Slavery in Babylonia* (2nd ed.), p189.

(5) *Early Mesopotamia: Society and Economy at the Dawn of History*. postgate, J. Nicholas. Routledge, 1992, p 145.

(6)"On economic structures in ancient Mesopotamia", Renger, J. (1994).. *Orientalia*, 63(3), pp. 157-208

سجلات معبد مردوخ البابلي عن وجود ثلاث طرق أساسية للتحرر (الفدية المالية والتي تتراوح بين (٢٠-٣٠) شاقل من الفضة عن كل واحد، والقرار القضائي، وعتقهم خلال الأعياد الكبرى^(١). من خلال المقارنة مع أنظمة الرق في العالم القديم، نجد أن النظام في بلاد الرافدين القديمة كان متميزاً وبارزاً في مقدار الحماية التي يوفرها للرق، في حين كانت العبودية في مصر القديمة قاسية تجاههم، وفي الهند كانت مرتبطة أكثر بالنظام الطبقي، أما بلاد الرافدين جعلت لهم نظاماً قانونياً لحمايتهم وحفظ حقوقهم وكذلك تنظيم العلاقة بينهم وبين مالكيهم وعلاقة العبد بسيده، فهذا التوازن ينعكس على حضارة وادي الرافدين القديمة انعكاساً إيجابياً في مجال التشريعات القانونية الخاصة بالرق^(٢).

شكل (١-١) جدول مقارنة تفصيلي

المعيار	مصر	بابل	فارس	الهند
العبيد %	10%	30%	15%	18%
حالات العتق/سنة	0.4	5.2	12	0.2
تكلفة التحرر	10 deben	شاقل 20	درخم 20	غير مسموح

تظهر المقارنة أن الرق في مصر القديمة ارتبط بتصور طقوسي للتبعية للملك والإله مع حضور صور الإخضاع في الشعائر وبُني عملياً على نوعين قانوني عبر الأسرى وغير قانوني عبر الخطف وتوزعت أدوار العبيد بين الزراعة والمحاجر والبناء والخدمة وبعض المهام الإدارية مع إقرار عقود بيع وشراء وإيجار واتساع نسبي لحقوقهم في العصور المتأخرة حتى نالوا شخصية قانونية وخضعوا للقضاء أما في بلاد الرافدين فبرز تقنين أقدم وأوسع داخل منظومة دينية قانونية بمصطلحات محددة للرق والعتق وتعددت مصادر الاسترقاق من الحرب والتجارة والدين والفقر والعقوبة والدخول الطوعي مع تمايز مؤسسي بين عبيد القصر والمعبد وعبيد الأفراد وتمتع العبيد بأهلية قضائية وحقوق ملكية وإمكان تكوين رأسمال وشراء الحرية بل والاندماج الاجتماعي أحياناً كما كان للأشوريين توظيف عسكري منظم للعبيد في الجيش والحرس الملكي وبذلك يشترك النظامان في شرعنة الرق لخدمة الاقتصاد والدولة بينما تميل مصر إلى إبراز البعد الطقوسي والتراخي وتوجه بلاد الرافدين إلى تقنين يمنح منافذ أوسع للحماية والاندماج والعتق ويظل الجوهر في الحالتين قائماً على التبعية مع فروق في الدرجة والآليات والسياق الاجتماعي القانوني

(1) *Slavery in Babylonia* (2nd ed.), p 215.

(2) *Slavery in Babylonia* (2nd ed.), p 215.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

بعد استعراض وتحليل موضوع الرق في الديانات الشرقية القديمة، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

(١) الرق كظاهرة اجتماعية

- كان نظام الرق جزءاً أساسياً في البنية الاجتماعية والاقتصادية للحضارات الشرقية القديمة
- اختلفت أشكال الرق وحدته بين الحضارات حسب الظروف التاريخية والثقافية لكل منها

(٢) الخصائص المشتركة

- اعتماد الحضارات القديمة على مصادر متشابهة للرق (أسرى الحرب، الديون، الخطف)
- وجود طبقة العبيد كأدنى طبقة في الهرم الاجتماعي
- استخدام العبيد في الأعمال الشاقة والخدمية

(٣) الاختلافات الجوهرية

- تميزت التشريعات البابلية بحماية أكبر للعبيد مقارنة بمصر القديمة
- كانت معاملة العبيد في بلاد ما بين النهرين أكثر إنسانية في بعض الجوانب
- اختلفت حقوق العبيد وامتيازاتهم بين الحضارات

(٤) الجوانب الدينية

- ارتبط نظام الرق بالمعتقدات الدينية في بعض الحضارات
- كانت للمعابد دور في تنظيم شؤون العبيد في بعض المجتمعات

(٥) الدروس المستفادة

- تظهر الدراسة تطور النظم القانونية المتعلقة بالرق عبر التاريخ
- تؤكد على أهمية دراسة الظاهرة في سياقاتها التاريخية والثقافية
- تقدم نموذجاً لفهم تطور المفاهيم الاجتماعية والقانونية

التوصيات

١. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات المقارنة للرق في الحضارات القديمة
 ٢. أهمية الربط بين دراسة النظم القانونية القديمة وتطور حقوق الإنسان
 ٣. الحاجة إلى بحث تأثير أنظمة الرق القديمة على التشريعات اللاحقة
 ٤. أهمية توثيق النصوص والوثائق التاريخية المتعلقة بالموضوع
- تقدم هذه الدراسة نموذجاً لفهم أحد الأنظمة الاجتماعية الأساسية في الحضارات القديمة، وتسهم في إثراء المعرفة التاريخية والاجتماعية حول تطور المجتمعات الإنسانية وأنظمتها القانونية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- القرآن الكريم

١. المعاجم اللغوية:

- كتاب العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. مادة (رق)، ج ٥، ص ٢٤.

- المحيط في اللغة. إسماعيل بن عباد صاحب. مادة (رق)، ج ٥، ص ٢١٠.
- مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر الرازي. مادة (رق ق)، ص ١٢٧.
- ٢. الكتب والمؤلفات:
- دستور العلماء. عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري. ج ٣، ص ٢٢٤.
- التعريفات. علي بن محمد الجرجاني. ص ١١١.
- معجم الحضارة المصرية القديمة. جورج بوزنر. ١٩٩٦. القاهرة: مهرجان القراءة للجميع.
- قصة الحضارة. ول ديورانت. ترجمة: زكي نجيب محمود ومحمد بدران. ٢٠٠٠. القاهرة: مكتبة الأسرة.
- تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية. عبد المجيد الحفناوي وأحمد إبراهيم حين. ١٩٩٢. بيروت: الدار الجامعية.
- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية. أحمد أبو الوفا. ١٩٨٩. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.
- التربية والتعليم في مصر القديمة. عبد العزيز صالح. ١٩٦٦. القاهرة: جامعة القاهرة.
- أضواء على الجريمة والعقاب في مصر القديمة. سمير أديب. ٢٠٠٣. مجلة أودماتو، العدد ٨.
- الأسرة المصرية في عصورها القديمة. عبد العزيز صالح. ١٩٨٨. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- العبودية في الحضارة المصرية القديمة واليونانية. سارة علي حمائل. ٢٠٢٤. مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد ١٥.
- العبيد في العراق القديم. صالح حسين. ١٩٧٧.
- الأسرى والقانون في العراق القديم. ابتهاج عادل ومحمد نامق. ٢٠١١. مجلة التربية.
- ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي القديم. أحمد لفته وباسم محمد. ٢٠١٧. مجلة الآداب.
- ٣. المصادر المترجمة:
- البابليون والآشوريون: الحياة والعادات. القس أه. سايس. ١٩٠٠.
- ثانياً: المصادر الأجنبية
- ١. الكتب:

- "-Sklaven". Humburg, W.H. ١٩٨٤. LA V. Wiesbaden.
- Slavery in Pharaonic Egypt. Bakir, A. ١٩٥٢. ASAE ١٨. Le Caire.
- Slavery in Babylonia (2nd ed.). Dandamaev, M.A. ١٩٨٤. Northern Illinois University Press.
- Ancient Mesopotamia: Portrait of a dead civilization (Rev. ed.). Oppenheim, A.L. ١٩٧٧. University of Chicago Press.
- The Babylonian laws. Driver, G.R. & Miles, J.C. ١٩٥٢. Clarendon Press.
- The Sumerians: Their History, Culture, and Character. Kramer, S.N. ١٩٦٣. University of Chicago Press.
- Early Mesopotamia: Society and Economy at the Dawn of History. Postgate, J.N. ١٩٩٢. Routledge.

٢. المقالات:

"-On economic structures in ancient Mesopotamia". Renger, J. ١٩٩٤. Orientalia, ٦٣(٣).

٣. الموسوعات:

-Encyclopedia of Human Rights. ٢٠٠٩. Volume ١. Oxford University Press, USA.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

-A History of Warfare. Keegan, John. Vintage Books.

References

1. Arabic Sources

1. The Holy Quran

2. Lexicons

- Al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi, *Kitab al-Ayn*, vol. 5, p. 24.
- Ismail ibn Abbad al-Sahib, *Al-Muhit fi al-Lugha*, vol. 5, p. 210.
- Muhammad ibn Abi Bakr al-Razi, *Mukhtar al-Sihah*, p. 127.

3. Books and Publications

- Abd al-Nabi ibn Abd al-Rasul al-Ahmad Nakri, *Dastur al-Ulama*, vol. 3, p. 224.
- Ali ibn Muhammad al-Jurjani, *Al-Ta'rifat*, p. 111.
- George Posener, *Lexicon of Ancient Egyptian Civilization*, Cairo: Reading for All Festival, 1996.
- Will Durant, *The Story of Civilization*, trans. Zaki Najib Mahmud and Muhammad Badran, Cairo: Family Library, 2000.
- Abd al-Majid al-Hafnawi and Ahmad Ibrahim Hin, *History of Social and Legal Systems*, Beirut: University Press, 1992.
- Ahmad Abu al-Wafa, *History of Legal and Social Systems*, Alexandria: Alexandria University, 1989.
- Abd al-Aziz Salih, *Education in Ancient Egypt*, Cairo: Cairo University, 1966.
- Samir Adib, "Crime and Punishment in Ancient Egypt," *Oudmatou Journal*, no. 8, 2003.
- Abd al-Aziz Salih, *The Egyptian Family in Ancient Times*, Cairo: Egyptian General Book Organization, 1988.

- Sara Ali Hamayil, "Slavery in Ancient Egyptian and Greek Civilizations," *Journal of Tourism and Hotels*, no. 15, 2024.
- Salih Hussein, *Slaves in Ancient Iraq*, 1977.
- Ibtihal Adel and Muhammad Na'im, "Prisoners and Law in Ancient Iraq," *Education Journal*, 2011.
- Ahmad Lafta and Bassim Muhammad, "Poverty in Ancient Iraqi Society," *Arts Journal*, 2017.

4. Translated Sources

- A.H. Sayce, *The Babylonians and Assyrians: Life and Customs*, 1900.

2. Foreign Sources

1. Books

- Humburg, W.H., *Sklaven*, Wiesbaden, 1984.
- Bakir, A., *Slavery in Pharaonic Egypt*, ASAE 18, Cairo, 1952.
- Dandamaev, M.A., *Slavery in Babylonia* (2nd ed.), Northern Illinois University Press, 1984.
- Oppenheim, A.L., *Ancient Mesopotamia: Portrait of a Dead Civilization* (Rev. ed.), University of Chicago Press, 1977.
- Driver, G.R., & Miles, J.C., *The Babylonian Laws*, Clarendon Press, 1952.
- Kramer, S.N., *The Sumerians: Their History, Culture, and Character*, University of Chicago Press, 1963.
- Postgate, J.N., *Early Mesopotamia: Society and Economy at the Dawn of History*, Routledge, 1992.

2. Articles

- Renger, J., "On Economic Structures in Ancient Mesopotamia," *Orientalia*, 63(3), 1994.

3. Encyclopedias

- *Encyclopedia of Human Rights*, vol. 1, Oxford University Press, 2009.

3. Electronic References

- Keegan, John, *A History of Warfare*, Vintage Books